ودعا هنا مأخوذ من دعوته التي تجري سميته إذا أردت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً حتى يكون بمنزلة استدعيته وصحت به[1].

قال سيبويه: ومنه قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

ونجد الصفار يعترض على قول سيبويه: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز لك أن تقتصر على واحد منهم دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى.

فيبين أن به إشكالاً من وجوه:

**الأول**: كان يجب أن يقول سيبويه: دون الاثنين لا دون الثلاثة.

**والثاني**: أنه اعتل للاقتصار بعلة توجب الاقتصار، وهي تمثيله بالفاعل، والفاعل يجوز الاقتصار عليه.

**والثالث**: أنه عمم جواز الاقتصار فلا يدري على أيهم يقتصر.

ويخرج الصفار بعد هذه الملاحظات بنتيجة وهي: أن سيبويه لم يعلل قط المنع من الاقتصار، وإنما زعم أن الاقتصار على واحد دون الآخرين لا يجوز، وإن كان يبدو أنه يجوز على الأول فتقول: أعلمت زيداً[2] وتحذف

---

(1) ذكر السيوطي ـ نقلاً عن أبيه ـ ضابطاً لهذه الأفعال التي من باب أمر. قال قد قالوا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثاني منهما حرف الجر.

انظر الهمع 2/83، والدرر 2/107

(2) هذا قول أبي العباس وأبي بكر، وابن كيسان، وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك، وذهب سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه، ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة، وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه.

شرح التصريح 1/263

الهمع 1/159